

## العلامة اللسانية بين الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية

د. عبد الجليل مرناض

جامعة تلمسان

علامة ما ليس إجباراً أن تكون دوماً لسانية، لكل مؤسسة صناعية أو اقتصادية كبرى علامة، لكنها ليست في شيء من اللسانيات، ومثلها علامات أخرى لا حصر لها، والسبب في هذا أنها لا تقبل أي تقطيع مزدوج أو تصرف فيها، يكاد هذا الضرب من العلامات السيمبولوجية يشبه إلى حد ما أصوات البهائم والطبيعة ولغات الكائنات الأخرى غير الإنسانية، لا يمكن للك أن تقطع الضوء الأحمر المشير إلى سائق السيارة بالوقوف إلى مستويين، ومثل هذا: صوت رعد وهدير بحر، وثاء حروف ومواء قط...

والعلاقة بين شقي العلامة اللسانية تشبه العلاقة الكامنة في العلامة غير اللسانية من حيث استبعاد أية صلة طبيعية بين العلامة وما تدل عليه . لا توجد أية صلة طبيعية بين (علم أحمر) واستحمام يعرض صاحبه لخطر، وبالتالي لا توجد أية صلة طبيعية بين

(خ، و، ف) - حروف - والحيوان المشار إليه، والوحدات المولفة للغة الإنسانية كلها علامات بصرف النظر عن كونها دالة أو غير دالة.

وما تذهب إليه بعض المعاجم اللسانية المختصة<sup>1</sup> أن المعنى الأكثر عموماً و شيوعاً بالنسبة للعلامة *Le signe* أنه يشار بها إلى كل من الرمز *le symbole* والمؤشر *l'indice* أو إلى الشارة *A* *Le signal* بحيث عنصر من ماهية مختلفة

*l'indice* لعنصر *B* والعلامة أولاً يمكن أن تعادل المؤشر *substitut* بدليل وذلك يكون المؤشر أو العلامة ظاهرة غالباً ما تكون طبيعية، وتدرك إدراكاً حسياً مباشرة، مثلاً: اللون القائم للسماء علامة أو مؤشر لعاصفة وشيكحة الواقع، وارتفاع درجة حرارة في جسم يمكن أن تكون علامة أو مؤشر لمرض يتهيأ للبروز.

ويمكن للعلامة بمفهوم آخر أن تكون معادلة *équivalent* للشارة، وهذا المعنى فإن العلامة والشارة جزء من صنف المؤشرات *categorie des indices*، ويمثل ذلك مميزات من العلامة - المؤشر، ومثل هذه الأخيرة العلامة - الشارة بوصفها حدثاً يدرك فوراً لبنيه بحدوث شيء آخر لا يدرك فورياً، غير أنه لكي تكون العلامة *le Signe* شارة ينبغي مراعاة شرطين:

- علامة شارة تكون إرادية وعرفية وضمنية ومشتركة مع *combine* علامات أخرى من ذات الطبيعة بحيث تشكل نظاماً من العلامات أو القانون، لأنها على مستوى قانون واحد يمكن للعلامات أن تكون مختلفة الأشكال:

شكل خططي : حروف ، أعداد ، سمات مسجلة على مفكرة للتذكرة بموعده ، لوحات طرقية ، ...

**شكل كجهور: Sonore:** أصوات مرسلة بوساطة جهاز صوتي لفرد معنير كمرسل مرسلة .

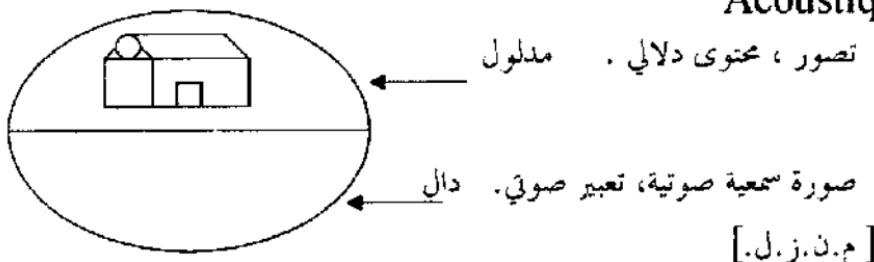
**شكل بصري :** شارات حركية كتلك التي تصدر عن الأعمى رافعا عصاه البيضاء وأخيرا يمكن للعلامة أن تعادل الرمز، وبالتالي فإن العلامة - الرمز أكثر اعتمادا من شكل بصري ( بل وحتى خططي ) تصويري، ذلك أن العلامة - الرمز علامة تصويرية الشيء لا يكون جليا " ne tombe pas sous le sens " مثال ذلك: أن العلامة الممثلة لميزان هي علامة رمز لفكرة مجردة **Abstraite** للعدالة . ولإعطاء صورة مقارنة من تكون العلامة ذات قصد تبليغي أو لأن تكون، ومن تكون العلامة مؤشرا **Indice**، أو شارة أو رمزا أو لسانية تورد اللوحة التالية<sup>2</sup> :

توجد نية للتبيّغ		لا يوجد أي قصد
	Signal	Indice
[kanar]		
علامة	إشارة Signe	رمز Symbole
لسانيات	<b>Semiology</b> سيميولوجيا	
	علوم الملاحظة	

وما أصبح شائعاً أن العلامة اللسانية منذ عهد دي سو سور صارت تميز بالسمات التالية:

أ- مزودة بمحتوى دلالي (مدلول) **Signifie** وتعبير صوتي **Signifiant** (دال)

والعلامة تجمع **Une Image** وصورة صوتية معنوية **Un concept Acoustique**



ولا نستطيع في مثل هذه الحالة أن نفصل التصورات أو المدلولات بالأصوات التي تمثلها لأنها لا يوجد دال دون مدلول، ولا مدلول دون دال، وهذا بالنسبة لكل علامة لسانية حدث أن تواضع الناس عليها، وإلا فإن عالم المدلولات عالم غير عالم الدوال، وإن حضارها لا يشترط سلفاً دوالاً بعينها، ويبقى الدال والمدلول متكافلين بحيث لا يمكن إحداث فجوة في وجه أحدهما دون الآخر في الآن نفسه.

-إن الصلة بين الدال والمدلول هي في الوقت ذاته إعتباطية وختمية، لا توجد أية علاقة بين التصور المتمثل في **canard** "بط" وتابع أصوله التي تمثله. ولعل الحجة الموجدة في التسميات من لغة إلى لغة للمدلول نفسه تؤكد هذا :

-في الفرنسية: **canard**

## Duck : في الانجليزية

## -Anatra: الایطالیه فی-

في العربية: بط

وبين حرية الدال وقسره يقول دي سوسور: "إذا تبدى الدال عنصرا حر الانتقاء بالقياس إلى الفكرة التي يمثلها، فهو -حقيقة- على تقدير ذلك، إذ أنه ليس حرا، بل هو مفروض، وذلك نسبة إلى الفئة اللغوية التي تستعمله... غير أننا نزيد أن العالمة لابد أن تكون نفسها، وليس غيرها".<sup>3</sup>

و يرى الرجل أن العلامة اللسانية لا تربط كائناً ما باسم بل تصوراً بصورة صوتية  
سمعية، وما يجمع دالها بدلولها مسألة اعتباطية معروفة العلامة اللسانية بأنها "مجموع ما  
ينجم عن ترابط الدال بالدلول"<sup>4</sup>

## على خلف عثمان / عثمان خلف علي

واختلاف التموضع بين الوحدات الدالة وحده كفيل بالتمييز بين أنظمة تابعة للغة حقلها الزمن وأنظمة بصرية حيث العلامات تتنظم في الفضاء في عدة أبعاد، وهذا ما يؤدي بالفعل إلى التمييز بين ما هو لساني وآخر سيمولوجي.

د- طبيعة العلامة اللسانية طبيعة تفاضلية Differentiel، وتقوم على غيابها أو حضورها كوحدة قائمة بذاتها ومتقطعة أو منفصلة، وليس كامتداد مستمر.  
هـ - وأخيراً، فإن العلامة اللسانية تتبع إلى النظام الذي يكون اللغة، لا تكتب أية علامة قيمتها إلا بتعارضها إزاء العلامات الأخرى للنظام، والذي يهم إذا ليست الكيفية الإيجابية، لكن الطابع التفاضلي للعلامات بما أنها تؤدي وظيفتها بالتعارض مع بعضها بعضاً. إن الاختلاف السمعي بين:

Pardon (عنوا) و Lardon (شريحة شحم) يقوم على التباين بين المقطع الاستهلاكي [P] و [I] ولذا، فإن الاختلاف بالتعارض يكفي وحده بالتمييز بين هذين الدالين والذين يشيران في الوقت نفسه من خلال تعارضهما إلى وجود مدلولين مختلفين<sup>6</sup>. وهذا حين نتحدث عن التبليغ اللساني الواقعي أو التشخيصي، أما إذا ساد تبليغنا خيال وصورة ومجاز ودخلنا عالم آخر غير واقع ... يصبح مدلول أو أكثر دال واحد.

## الث يا منازل في القلوب منازل

فالعلامة "منازل" مكررة بداع واحد، ودالة على معنين مختلفين، أضعف إلى ذلك أنها من الدوال المترجة Monemes Amalgames، لأنها جمع تكسر لا يمكن فصل مدلوليهما شكلياً أحد هذين المدلولين (منازل) أي جمع، وآخرهما (منزل) أي

مفرد، ولذا يستحيل علينا أن ندرك التمييز الخططي بينهما خلافاً لما لو تعلق الأمر بصيغة جمع أخرى كجمع المذكر السالم أو المؤنث السالم مثلاً<sup>7</sup>

وما قيل عن العلامة اللسانية التي قد تعدد في مدا ليلها بدل واحد يتعذر التمييز الخططي بين مدا ليلها، قد يقال الشيء نفسه كلما تعلق الأمر بالمعنى من خلال مراعاة الفونولوجيا البنوية التي تلجم إلى "مقارنة علامتين لغويتين تكون في غالب الأحوال كلمتين لا تختلف إلا في مقطع من المقاطع، وقد يؤدي هذا الاختلاف في الشكل الصوتي إلى اختلاف في المعنى، كما أنه لا يؤدي إليه، فمثلاً مقارنة "راب" و "غاب"

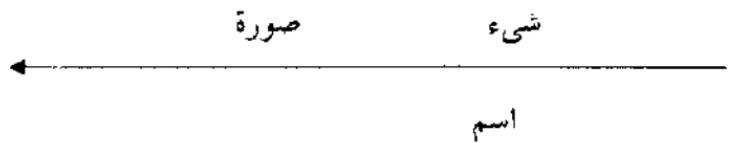
بعملنا نجزم أن الراء والغين حرفان مختلفان في العربية، بينما في الفرنسية كلمة Riche يعني (غني) إذا نطق بها "ريش" أو "غيش"، فإنها تتغير من ناحية الشكل لكنها لا تتغير من ناحية المعنى<sup>8</sup>...، بخلاف الراء في العربية هو صوت واحد سواء فهم أم رفق، لكن الأمر قد يكون مختلفاً فيه بين الفصحي والعامية، بحيث نلاحظ أن ثمة فرقاً دالياً بين "فرد" Individu بالتلقيط في الراء، و "فرد" بالترقيق على الراء، وهو يدل في العامية على عدة مدلليں:

- تطلق على الولد الصغير أو الشاب مدحاً أو ذماً حسب السياق والفعل الذي يلتصق به تبعاً لإساعة أو عمل مستحسن.
- قد يطلق على العجل ولد البقرة.
- وإذا أضيفت الناء إليه أصبحت "فردة" وتطلق في العامية على إحدى النعلين أي على كل ما هو وتر.

هل العلامة اللسانية ثنائية أم تعددية؟ كنا أثروا هذه النقطة في مناسبة أخرى وقلنا بأننا حين نأخذ

بعين الاعتبار لغتنا الطبيعية فإننا لا تتفق كلياً مع وجهة نظر دي سوسور التي ترى أن العلامة اللسانية "لا تربط شيئاً باسم ، بل تصوّراً بصورة سمعية"<sup>9</sup> ، خصوصاً وأن الرجل ينبه على أن المقصود بالصورة السمعية ليست الصوت المادي الذي هو شيء فيزيائي صرف ، بل هي – أي الصورة السمعية – الدفع النفسي لهذا الصوت ، مردفاً أن هذه العلامة كيانٌ نفسي ذو وجهين (تصور/صورة سمعية)<sup>10</sup> .

ومما كان ألحنا إليه "أن العلامة اللسانية في لغتنا الموروثة ، وليس العكس ، وكل علامة لسانية خرجت من عالم الاعتراض ، ودخلت عالم الدلالات ، تتطبق عليها هذه الرؤية في نظرنا ولكن رؤية



دي سوسور صادقة في نظرنا بالنسبة لكل تصور لم يرتبط بعد بصورته، وإذا فاللغة تميّز وفق هذه الرواية بعلمتين لسانيتين، وليس فقط بعلامة واحدة.<sup>١٣</sup>

إن القلم الذي أكتب به الآن اسم وشيء معاً بالنسبة لي، وليس ممكناً ... أفضل بينهما أي بين اسمه وشيئته.

أما أصواته الثلاثة فقد ارتبطت بتصوره وانتهت باختيار نطقه على هذا النحو مقابل نحو أو أخاء آخرى:

— قلم على وزن فعل معنى مفعول / قلم (فعل)

— قلم بتشديد العين دلالة على التكثير.

— قلم يعني أيضاً قصبة ميرية يكتب بها (القلم التقليدي).

— قلم واحد من النيل أي السهم<sup>12</sup>.

وبذلك تكون العلامة اللسانية بهذا الاعتبار كياناً ذا أربعة أوجه، وليس ذا وجهين وحسب "إذا كان دي سوسور لا ينكر تعددية العلامات الضرورية من أجل تشكيل

أية لغة، فإنه يقرر أن للرمز (الدال) علاقة عقلانية مع الشيء الذي يدل عليه في كل ما هو غير لغوي، غير أن هذه القاعدة غير موجودة بالقياس إلى اللغة التي هي منظومة علامات اعتباطية".<sup>13</sup>

وحتى لا نبخس الناس أشياءهم، فإن المطلع على التراث اللغوي العربي لا يعده إشارات تغلب عليها السطحية تارة والمتافيزيقيا تارة أخرى، ومع ذلك فهي جذيرة بالاتخال ولفت النظر لم يفت الدارسين العرب القدماء أن تحدثوا عن العلامة اللغوية بطريقتهم الخاصة، وهم يشرون إلى السبب الذي يوجهه وضع الألفاظ، حيث كانوا أسبق من دي سوسور نفسه حين صرحاً بأن "العمدة ليس هو اللفظ، ولكن الكلام النفسي القائم بذاته المتكلم وهو حكمه، واللفظ دليل عليه"<sup>14</sup>

متسائلين: "هل الألفاظ موضوعة بيازاء الصور الذهنية... أو بيازاء الماهيات الخارجية؟"<sup>15</sup> متテهين إلى أن اللفظ موضوع بيازاء المعنى من حيث هون مع قطع النظر عن كونه ذهنياً أو خارجياً<sup>16</sup> ذاهلين إلى أن حصول المعنى في الخارج والذهن من الأوصاف الزائدة على المعنى، واللفظ إنما وضع للمعنى من غير تقييده بوصف زائد"<sup>17</sup>

ورأوا كذلك، وهم يعالجون ما سمي مناسبة الألفاظ للمعنى إنك لو "قلت فسميت زيدا بعمرو وعكسه لصح"<sup>18</sup>، وهذه الرؤية تقترب من اعتباطية العلامة اللسانية، إن لم تكن هي نفسها، ألم يقل دي سوسور إن الرابط الجامع بين الدال والمدلول هو اعتباطي... وهكذا فكرة "أنت لا ترتبط بأية صلة داخلية مع تعاقب الأصوات: أ، خ، ت. تلك التي تقوم مقام الدال بالنسبة لها، ويمكن تبديل هذه الأخيرة بأي تعاقب آخر أيا يكن شكله".<sup>19</sup> وذهب العرب إلى أن تبديل العبارات ممتنع بعد ثبوت العلامة وتواضع الناس عليها<sup>20</sup>، والشكرة نفسها قال بها دي سوسور: "ليس للفرد القدرة على تغيير أي شيء في علامة ما، وذلك عند ثبوتها وتمكّنها من مجموعة لغوية"<sup>21</sup>، ولعل النقطة الأكثر ضعفاً في الرؤية اللغوية العربية حول ذات الموضوع أنهم كانوا يتّوهمون أن المعانٍ أي المداليل غير متاهية والألفاظ أي الدوال متاهية، ومن ثم وجد ما يسمى بالمشترك في العربية مثل "العين" التي تطلق على عين الماء، وعين المال، وعين السحاب، والجاسوس، والحسد،... حتى إن بعض المصادر اللغوية لذكرها ثلاثة دلالات<sup>22</sup>، ومثل العين كلمة "الغروب":

يا ويح قلي من دواعي الهوى = إذ رحل الجيران عند الغروب

أتبعم طرفي وقد أزمعوا = ودفع عيني كفيف الغروب

كانوا وفيهم طفلة حررة = تفتر عن مثل أقاحي الغروب

حيث "الغروب" الأول: غروب الشمس، والثاني: جمع غرب، وهو الذي الملوءة، والثالث: جمع غرب ويعني به الوهاد المنخفضة<sup>23</sup>.

يجيب ألا يسودنا أدنى شك بأن دلالة اللغة العربية على اختصاصات نقلية وعقلية بعيد مجيء الإسلام أن هذه اللغة "طلت أسرية الأطلال والوصف والتسيب إلى أن جاء

عهدها الجديد، ... و العقول السليمة لا تقبل أن ما وصلنا من تراثها الحكم في نسجها وبنائها... يرجع إلى بضعة قرون وبضعة أجيال، لأن ما جاد به الزمان من حقوق دلالية اجتماعية وفنية و عمرانية، وأدبية وعلمية، واقتصادية، وحتى تكنولوجية بدائية يستبعد مثل هذه الطروحات المفهضة، بل إن استيعاب العربية للقرآن الكريم دون عجز و لا خلل وحده لدليل على أن هذه اللغة تعود إلى تاريخ أبعد مما اعتقاد الدارسون أن يحددوه تبعاً لما وصلهم من معطيات مادية، هي في حقيقة أمرها أقرب حداثة إلى عصرهم منها إلى عصر اللغة العربية وأجيالها الموجلين في القدم معها.<sup>24</sup>

إننا لا نشك في الوثبة النوعية التي عرفتها اللغة العربية مع مطلع فجر الإسلام من خلال ذلك الكم الهائل من الدلالات الجديدة التي تحولت من دلالات لغوية أصلية إلى دلالات شرعية، و كيف انتقلت من العموم إلى الخصوص وفق ما حدده الشرع، ولكن مع ذلك لسنا من المتحمسين إلى قبر فترة لغوية انتهت وبعث فترة لغوية أخرى برزت، بل مما غيل إليه بقوه، استناداً إلى تاريخية هذه اللغة نفسها وكثورها الأدبية وقواعدها اللسانية، أن اللغة العربية التاريخية "لم تنتظر انتظاراً إلى غاية أقوال العصر الجاهلي و ظلوع الفجر الإسلامي لتنهض و تغير عن نفسها، بل عرفت هذه النهضة معرفة مبكرة"<sup>25</sup>، من ذلك "أن المصطلحات الصناعية المتعلقة بالأدوات والوسائل الثقافية التي كان يستعملها العربي الجاهلي القديم، هي نفسها تقريباً المصطلحات التي ورثها عنها العربي الجديد، وما أكثر المصطلحات التي مازلنا حتى "بداية هذه الألفية" نستعملها كتلك المتصلة بالبسط و الفرش و الحلبي و المخواهر و الأواني و آلات البيت و أدوات الفلاحة و أدوات الري،... و إذا كنا من أنصار القائلين بتضاهي اللغات في استعدادها وقدرتها على التعبير بما يحيش في خلد وأفكار أصحابها، فإننا لا

نساوي تاريجياً بين صمود لغة وسقوطها، ولا يمكن وضع ثلاثة آلاف من الألسنة المختلفة على محك واحد، وبالمقابل يمكن لكل لسان من هذه الألسنة أن يتسع ويتطور، ولن يتأتى له ذلك إلا بتطور وتنوع وظائف المجتمع الذي يتبعها فكراً وحضارة وفناً...<sup>26</sup>

ومن جهة أخرى، فإن الغائص في عمق تراث هذه اللغة لا يشخص بصره طسوياً تعجباً مما غدت هذه اللغة تعبر عنه وتستوعبه في عصرها الإسلامي الجديد، مع أن تجاوها الطارئ ليس بداعاً في شيءٍ أسوأً بتجاوزها القديم مع كل المستجدات الصناعية والتجارية والظواهر الثقافية والرياضية والدينية التي كان يعتنقها ومارسها عربي ما قبل سطوع الدين الجديد.

إن العربية كانت أداةً تبليغية طيبةً بلغت ذروةً من الاستعداد الفطري، وطاقةً فريدةً من التفتح على أي معطى من المعطيات الجديدة، ولا تلتفت إلى أولئك اللغويين الذين لا يميزون أو لا يحبون أن يميزوا بين المفردات ومركيابها الإسنادية، والمتسرورون من العرب أقووا قبل غيرهم من المحدثين بأن " واضح اللغة لم يضع الحمل كما وضع المفردات كذلك، بل ترك الحمل إلى اختيار المتكلم"<sup>27</sup> مستدلين على أن حال الحمل لو كانت حال المفردات "لكان استعمال الحمل وفهم معانيها متوقفاً على نقلها عن العرب" كما كانت المفردات كذلك ولو جب على أهل اللغة أن يتبعوا الحمل ويدعواها كبهم كما فعلوا ذلك بالمفردات.<sup>28</sup>

ومعنى ما نحن فيه أن تميّز بين وحدة لغوية وهي منفردة، وإليها وهي مركبة دون إقصاء أي احتمال بأنه كان يمكن أن تكون مركبة بصورةٍ أخرى غير الذي وجدت عليه أو ركبت فيه، ولا يثبت منها إلا ما ذهب مثلاً، من ذلك ما يرويه لنا اللغويون

يأن أول من قال: "مات حتف أنفه" النبي - عليه الصلاة والسلام - ومثل ذلك: "الآن حمي الوطيس"، "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين"، "الحرب خدعة، إياكم وحضوراء الدمن"، وأول من قال: "اجعل هذا الشيء بأجأ واحداً" - أي طريقاً واحداً - هسو عثمان بن عفان - ضـ، وأول من قال: "هولاء الدجاجلة" في جمع الدجال هو مالك ابن أنس - ضـ - وأول ما سمع مصدر "فاض الميت" من شريح القاضي الذي قال: <sup>29</sup>  
هذا أوان فوضه.

إن ما ذكر من هذه التوثيقات باب لساني تارخي عزيز لم تظفر به العربية حتى الآن، وهو يوضح لنا الاستعمال التارخي وزمانه ومكانه لكلمات عربية كانت حتى عهد قريب وحدات لغوية قاموسية شبه جوفاء، غير أنها في المقابل ينبغي ألا نغتر بتلك الاستعمالات لنعدها عادة لغوية غريبة عما كان مألوفاً في الخطابات العربية الشفهية، وإلا لما فهم مخاطب عن متكلم ما يخاطيه به.

ولستنا هنا في مقام الرد على هولاء اللغويين، بل فقط نريد أن نشير إلى أن التركيب: "مات حتف أنفه" كان موجوداً في اللغة الجاهلية؛ لم يقل السموأل: وما مات منها سيد حتف أنفه؟

وتركيب "حمي الوطيس"، وهو كنایة عن شدة الحرب، تركيب متداول بين العرب القدماء قبل الإسلام، ومثل ما مضى قول العرب: "فاض يفيض فيضاً وفيوضاً: مات، وكذلك فاضت نفسه أي خرجت روحه" <sup>30</sup>، وذكر اللغويون المعتد بهم أن فاضت نفس الرجل تفيض فيضاً إذا خرجت لغة غيم، وإذا قيل فاضت نفسه فذلك لغة قيس، وذكر أبو زيد أن كل العرب تقول: فاضت نفسه إلا بين ضبة فإنهم يقولون فاضت نفسه بالضاد، ولعل أهل الحجاز وطيء يقولون: فاظت نفسه، وقضاعة وقيم وقيس

يقولون: فاضت نفسه مثل فاضت دمعته، وزعم أبو عبيد أنها لغة لبعض بياني قيم يعني  
فاضت نفسه وفاضت <sup>31</sup>.

أردت أن أحيل على بعض المصادر اللغوية الشقيقة لندرك مدى ضعف صحة  
التوثيقات السابقة، زد على ذلك أن شريحاً أول من استعمل مصدر "فوض" من فاض  
يفيض يدعو إلى التساؤل ، لأن هذا المصدر لم تذكره كتب اللغة حتى في الفعل الذي  
عيشه ولو (فاض) فكيف يكون من الفعل الذي عيشه ياء؟ هذه قاعدة لغوية قياسية لا  
تقبل الجدل، ويكون مالك بن أنس أول من جمع "الدجاجلة" على "دجال" مع أن  
القياس تجمع الكلمة جمع مذكر سالماً، فإن الفقهاء والمحاذين ليسوا علماء لغة ولا  
حججة فيها على اللغوين الضليعين مما حدا بابن داود أن يقول: " وإن قبيحاً مفرط  
القباحة عن يعيي مالك بن أنس بأنه لحن في مخاطبة العامة بأن قال: مطرنا البارحة  
مطراً أي مطراً أن يرتضى لنفسه هو أن يتكلم بمثل هذا،... وإنما العيب على من غلط  
من جهة اللغة فيما يغير به حكم الشريعة" <sup>32</sup>، ولعل ما يدعم قولنا الذي نعرف به عن  
غمز هولاء قول ابن فارس: " وقد كان الناس قد يما يجتباون اللحن فيما يكتبونه أو  
يقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب، فأما الآن فقد تحوزوا حتى إن الحديث يحدث في لحن،  
والفقير يؤلف في لحن، فإذا نبهها قالا: ما ندرى الإعراب وإنما لحن عذشون وفهماء،  
ولقد كلامت بعض من يذهب بنفسه ويراه من فقه الشافعى بالرتبة العليا في القياس  
فقلت له: ما حقيقة القياس وما معناه؟ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس على هذا،  
وإنما على إقامة الدليل على صحته، فقل الآن في رجل يروم إقامة الدليل على صحة  
شيء لا يعرف معناه، ولا يدرى ما هو" <sup>33</sup>

ربما يكون ما أخنا إليه سابقاً خارجاً عن نطاق العلامة اللسانية و مجالها، غير أن نيتا من وراء تلك الافتئات ترمي إلى التمييز بين ما هو مغلق في اللغة مثل القائمة السانتكسيوية، وما هو مفتوح فيها كالقائمة اللكسيكية ، وأما التركيب والجمل فأداءات أسلوبية فردية لامتناهية ولا متشابهة سواء تمسّكاً معيارياً صارماً بالقاعدة الشائعة بين أغلب المستعملين لها في مجال لغة واحدة أو عدّلنا عنها قليلاً عملاً يقول "بول فاليري الشهير: الأسلوب هو الخروج عن القاعدة". أضف إلى ما سبق أن ما يتغير في اللغة لا يتعري المفردات الأساسية مطلقاً، وهذه الأخيرة هي التي تشكل أكبر نسبة في آية لغة، والذي في اللغة باستمرار هو بنيتها التركيبية، لأن البنية التركيبية من صنع المتكلم – وهو مهندسها – لكن ما كان يقدر ببنيتها التركيبية أن تغير لو لا تغير وت نوع قواعدها<sup>34</sup>"

وأيا كان النص ومصدره الذي استقى منه فهو خاضع في نظمه إلى علم النحو الذي تعد قواعده أموراً كثيرة بالوضع وساعداً من ذوي اللسان الأصليين، مثلما هو خاضع إلى علم اللغة الذي تعد أبوابه جزئية باعتبار قائمته مفتوحة حتى وإن اشتركت مع علم النحو في الوضع، وكان الزركشي أكثر وضوحاً إذ يقول: "والحق أن العرب إنما وضعوا أنواع المركبات، أما الجزميات الأنواع فلا، فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى من صدر عنه، أما الفعل المخصوص فلا،... وكذلك سائر أنواع التركيب، وأحالت المعنى على اختيار المتكلم".<sup>35</sup>

وما هو بين للعيان أن التغير الدلالي للعلامة اللسانية التي انتقلت من دلالتها اللغوية إلى دلالتها الشرعية حدث بقوة دفع دلالي جديد من الخارج، ولم يعترها إلا جزئياً، لأنها ليست كلها دلالات جديدة، فالتغير نسي و ليس كلياً، ولذا فإن تمثيل دي سوسور

ما يربط دالاً بمدلول بورقة لا تقبله الواقع اللسانية، بل تناقض معه تناقضاً صارخاً، وأن المدلول حين يكتسي بداع أو العكس لا ينفصم في شيء عن عالم الاعتباطات، بل كلما تراوّج صوت أو أصوات بفكرة ما إلا ودخل الدال والمدلول كلاهما في الآن ذاته عالم الاعتباط.<sup>37</sup>

إن كلمة "ميزان" التي ذكرها دي سوسور تعني على الأقل شيئاً من الثنيين: أحدهما حقيقي (وزن البضائع والسلع...) وآخرها مجازي (رمز لدار العدالة وليس للعدالة)، ومع ذلك نعبر عن كل هذه الأشياء وما يتصل بمحاجتها حقيقة ومجازاً وثقافة دون أن تتأثر إحدى الوحدات الصوتية الخمس أو تضطر لقلب أو إيدال، ومثال آخر "الكرسي" الذي وظف وظائف مجازية وحقيقة وحق سيميويطيقية، قال تعالى: "وسع كرسيه السماوات والأرض".

علاوة على دلالته القرآنية فهو كرسي الخلافة نـ كرسي الحكم ، الكرسي المتحرك للمعطوب، كرسي (ال...هي. ص14?)

قال أبو بكر السجستاني في تفسير غريب القرآن "عدل" أي فدية، كقوله: "ولا يؤخذ منها عدل وقوله: وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها" وعدل أيضاً بمعنى مثل كقوله: أو عدل ذلك صياماً "أي مثل ذلك<sup>38</sup> ومنه يطلق العدل بفتح العين على القيمة، الفدية، والرجل الصالح، والمثل، والحق، والقصد في الأمور،... هذا الدال المعبر به عن مدليل متعددة يوحى بقوتها أن العلامة اللسانية لا يسودها تواضع مطلقاً، وأنها مستعدة لأن تشحن في أي لحظة مناسبة بمدلول جديد لم يكن متوقعاً من ذي قبل دون أن تضيق ذرعاً بالشحنة الدلالية القديمة، بمعنى أن الكلمات تدخل عالم الاعتباط فور توظيفها بهذا المعنى لتجرد من أي تواضع واصطلاح استعداداً للانفتاح على معنى

آخر وهكذا، بعبارة أخرى أن الدال والمدلول لكلمة ما لا يقيم بينها أي اتفاق حميمي ولا عدواني"<sup>39</sup>

ولا أحد يساوره شك في أن الإسلام كان عامل دفع قوي مخلفي لشحونآلاف الكلمات شحنا دلالياً جديداً دون أدنى تغيير لدال العلامة اللسانية، وكنا أومنا إلى ضرورة التمييز بين علامة غيرت دلالتها كلياً وأخرى لم تحول إلا جزئياً أو بنسبة دلالية يحدد مداها طبيعة السياق، وكان ابن فارس عظيمما حين أشار إلى أن المصطلحات الجديدة لها اسمان، فإن كانت دينية فاسمها لغوي وصناعي "وعلى هذا سائر ما تركتنا ذكره من العمرة والجهاد وسائر أبواب الفقه، فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول: في الصلاة اسمان: لغوي وشرعي، ويدرك ما كانت العرب تعرفه ثم ما جاء الإسلام به، وهو قياس ما تركتنا ذكره من سائر العلوم كالاحوال والعروض والشعر، كل ذلك له اسمان: لغوي وصناعي".<sup>40</sup>

فتحن إذا قرأنا الحديث النبوي: "يُعَذِّبُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ ثَلَاثَ عَقَدٍ، فَإِذَا قَامَ مِنَ الْلَّيلِ فَتَوَضَّأَ انْخَلَتْ عَقْدَةً...".<sup>41</sup>

فإن مدلول القافية هنا لغوي، وهو مؤخرة الرأس، لكن القافية المعروفة في علم العروض ذات مدلول صناعي، وكل المدلولين مأخوذ من علامة لسانية أصلية واحدة أي من قفا الرجل أثر الرجل إذا قصه أي تتبعه، والفرق بين العلامتين: الأصلية والفرعية أن الأولى دالة على مدلائل عمومية، والثانية موقوفة حصراً على مدلول واحد مخصوص، أي كل علامة لسانية شرعية أو صناعية إلا ونلت من عموم ذي عبارات واشتقاقات واسعة ومفتوحة إلى خصوص لا يتجاوز مدى ما يشير إليه، "مثال ذلك الصيام، وهو في الشرع محصور وفي اللغة يعبر به عن الإمساك والوقف

فيكل موضع، يقال: صام النهار، إذا دومت الشمس به في السماء، وصام الفرس إذا قال النابغة:

خييل صيام، وخيل غير صائمة = تحت العجاج، وخيل تعلك اللحمة  
ومن ذلك الحج، هو في الشرع مخصوص، وفي اللغة يعبر به عن القصد إلى كل شيء  
قال الشاعر (المخبل السعدي):

وأشهد من عوف حولاً كثيرة = يبحرون سب الزبرقان المزعرفا<sup>42</sup>  
ومن ذلك الإيلاء، وعلامة اللغة الأصلية مصدر للفعل الرباعي آلى يولي إذا حلف  
 فهو مول، ومثله تألى وأتلى، وهو اليمين في كل شيء، كقول الشاعر:  
وأكذب ما يكون أبو المثنى = إذا آلى يمينا بالطلاق  
أو قول امرئ القيس<sup>43</sup>:

ويوما على ظهر الكثيب تعذر - على وألت حلقة لم تحمل  
في حين أن دلالة الإيلاء في الشرع أن يقسم الجل لا يطأ زوجته أربعة أشهر  
فصاعدا<sup>44</sup>.

ومثل ما مضى كلمات أخرى مثل المؤمن والمسلم والكافر والمنافق والفسق والفسوق  
والصلة والزكاة والركوع والسجود والعمرة والمسجد والغزوة والسرية، ... وهذه  
الشحون الدلالية الطارئة على اللغة العربية مثلما حددتها لها أحكام الشرع يسميهَا  
فقيه لغوي ضليع كابن فارس "الأسباب الإسلامية" علما بأن السبب في العربية هو  
الخيل أي "ما يتوصل به إلى الاستلاء ثم استعيير لكل شيء يتوصل به إلى أمر من  
الأمور، فقيل: هذا سبب هذه، وهذا سبب عن هذا"<sup>46</sup>، ومنه قوله تعالى على  
الاستعارة: "واعتتصموا بحبل الله". وفيما أسماه ابن فارس: "الأسباب الإسلامية" يقول:

كان العرب في جاهليتهم على إرث من آباءهم، في لغتهم وآدابهم ونسائهم وقراينهم، فلما جاء الله — جل شأنه — بالإسلام حلت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة الفاظ من مواضع إلى مواضع آخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، ففعى الآخر الأول، ... فصار الذي نشأ عليه آباؤهم ونشأوا هم عليه كان لم يكن، ... فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق وأن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان، والإيمان هو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً، وكذلك الإسلام والمسلم، وإنما عرفت منه إسلام الشيء، ثم جاء في الشرع عن أوصافه مما جاء في الشرع عن أوصافه، وكانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر.

فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نفقاء اليهود عن لم يعرفوا في الفسق إلا قولهم: فسقت الربطة إذا خرجت من قشرها، وجاء الشرع بأن الفسق الفحاش في الخروج عن طاعة الله — عز وجل — وما جاء في الشرع الصلاة، وأصله في لغتهم الدعاء<sup>46</sup>

كل ما ذكره هذا العالم الفقلجي فهو صحيح، غير أنه ليس جديداً كل الجدة، تكون العلامة الثانية جديدة بمعناها إذا تحول شحونها الدلالي الجديد تحولاً لا قبل له بالعلامة الأصلية، ولذا فإن ما ذكره ابن فارس بالأسباب الإسلامية ليست إلا اشتقاقات دلالية تتحية مترابطة ترابطاً بشكل ما، وبنسبة دلالية ما بعلامتها الأم، و إلا كان المعارضون على الرسالة حجة عليها يدعوى أن الكتاب المترول نزل بلغة لا قبل لأسبابهم وأجدادهم بها، يعني أن هذه الاصطلاحات الشرعية مولدة من دلالات أصلية خلفية،

وليس جديدة كل الجدة لعدم تغير أي صامت أو صائب قصير في البنية اللغوية للأم.

واعل ما يناسب ما نحن بصدده قول ابن عباس: "إذا أشكل عليكم الشيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر، فإنه ديوان العرب". وكان يسأل عن القرآن فينشد الشعر<sup>47</sup> ولذلك نجد العلماء مختلفين في الأسامي أو الأسباب الإسلامية بمصطلح ابن فارس؛ هل نقلت من اللغة إلى الشرع، فذهب المعتزلة والفقهاء إلى أن من الأسامي ما نقل كالصوم والصلة والزكاة والحج، بينما رأى البعض الآخر من العلماء أن الأسامي باقية على وضعها اللغوي الأول الذي وجدت عليه يوم طروع هذه الكلمات الدينية الجديدة، ولم تنقل من وضع إلى وضع.<sup>48</sup>

وإذا كان لابد من أسامي جديدة في بيتها الدلالية لتدل دلالة غير ذات عوج على تلك المعانى الشرعية، فإن بعض العلماء ذهب إلى أنه ليس "من ضرورة النقل أن يكون في جميع الألفاظ، وإنما يكون على حساب ما يقوم عليه الدليل. في حين قد يتجه عالم آخر وجهة أخرى موضحاً أن الشارع قصر النقل "في الأسماء دون الأفعال والمحروف، فلم يوجد النقل فيما بطريق الأصالة بالإستقراء، بل بطريق التبعية، فإن الصلاة تستلزم صلائ".<sup>50</sup>

والعلماء الذين يستدلون على حدوث هذه الكلمات التي وظفها الشرع في الفترة الإسلامية توظيفاً جديداً أن علامات لغوية لم تكن معروفة لدى العرب في الفترة الجاهلية مثل كلمة "الجاهلية" والمناقق وغيرها، بل يتتعجب العالم اللغوي ابن الأعرابي من عدم ورود كلمة "فاسق" في الشعر الجاهلي، مع أن هذا كله كلام عربي<sup>51</sup> ،

والذي يبدو لنا أن ليس ثمة أي عجب إذا احتوى النص القرآني على كلمة مثل "فاسق" لم يحتملها النص الجاهلي، إذ العبرة بالأصل المعجمي للكلمة وما يدل عليه من دلالات مقاطعة، فأصل الفسق مثلاً الخروج المخروع عن الطاعة أو خروج الشيء على وجه الفساد، وفي كلمة "فسق" ومشتقها اجحالة.

وتعجب ابن الأعرابي غير مسوغ لدينا ، لأن الرجل يعلم أحسن مما أن القرآن ليس معهجماً لغويًا يضم كل ما سبقه من مفردات، وهو في الوقت نفسه محظوظ بكل اللغات، والقرآن كلام عربي الترم في نظمه واشتقاقه بما ألقى العرب في لسانهم، وما المانع من أن يستعمل اسم فاعل من فعل غير حامد لم تستنده العربية الجاهلية منه كل مشتق؟

والفقرة السابقة تقودنا إلى التمييز بين الاصطلاح من جهة والمصطلح من جهة أخرى، فاسم المفعول "مظلومة" من الفعل الثلاثي "ظلم" معنى جار يدل على اصطلاح لأن اشتقاقه ظلل متمسكاً بنواعة فعله الدلالية، لكن إذا عنينا به الأرض التي لم تخفر فقط ثم حفرت، كقول ابن الأعرابي: "يقال للأرض إذا لم يكن فيها حفر" فحفر فيها: أرض مظلومة"<sup>52</sup> فإن هذا مصطلح، وإذا أطلق الظليم على ذكر النعام، أما إذا أطلق على التراب الذي يستخرج من عملية حفر بغير فهو مصطلح<sup>53</sup>

وببناء على ما أشير إليه أعلاه فمن الضرورة يمكن أن نعمل جاهدين على رفع كل لبسة أو إشكال بين مادي الاصطلاح من جهة والمصطلح من جهة آخر، لأنهما شيئاً مختلفان ينبغي ألا تلبيس بينهما أو تنهاؤن في القيمة التي تحينها من وراء هذا التمييز، والذي نعتقد أنه من غير الممكن أن يطرأ مصطلح شرعي أو صناعي أو فني إلا وتقدم طروره في لغة من اللغات اصطلاح دلالي ثوابي، وإذا ما قدر لمصطلح أن تكون

النواة الدلالية لمصطلحه الذي اشتقت منها أو قيس عليها بكيفية ما لا يخرج عن القاعدة المألوفة، فإن الأمر من قبل أن ومن بعد عندها لا يعني إلا شيئاً واحداً، وهو أن ذلك المصطلح المثار للنقاش مصطلح دخيل في تلك اللغة ما دامت نواته الدلالية فيها منعدمة.

وبالمثل، فإن العلامات اللغوية التي كسرت بدلارات شرعية زيدت أو حولت ليست غريبة ولا بعيدة عن علاماتها اللغوية الأصلية التي أطلقنا عليها الاصطلاح مقابل الدلالات الشرعية التي أطلقنا عليها المصطلح، فالصلة يعني الدعاء كقوله تعالى: "وصل عليهم" أي أدع لهم، أو كقوله: "وانخدوا من مقام إبراهيم مصلى" أي دعاء.<sup>54</sup>

أو كقول النابغة:

أمن آل مية رائج أو معتدي = عجلان ذا زاد وغير مزود  
أو درة صدفية غواصها = بهيج متى يرها يصل ويمسجد  
لا تudo عندنا أن تكون أكثر من اصطلاح، في حين أن الصلاة التي جاء بها الشرع  
مصطلح، ومثل الصلاة السجود الذي يعني طأطأة الرأس وانحناؤه كقول بعضهم:  
فقلت له أسجد ليلى فأسجدا

أو كقول حميد بن ثور الملايلي:

فضول أزمتها أسجدت - سجود النصارى لأربابها

وأصل السجود أن يخض البعر رأسه عند ركوبه، بينما سجود الرجل أن يضع جبهته بالأرض، بينما السجود لله تعالى في الشرع عبارة عن حرفة أو هيئة خاصة، والسبعين من الأضداد، فهو في لغة طيء يعني الإنقضاض<sup>55</sup>، ومثل الصلاة والسجود

الزكاة التي لم تكن تعرفها العربي من ناحية ما ينمو من الأشياء ويزكي ويزيد، واستعمل بعض الشعراء القدم منه اسم الفاعل بمعنى النماء الكبير<sup>56</sup>

ذربين وحطي في هواي فلاني = على الحسب الزاكي الرفيع شفيق

في حين أطلق الشرع مصطلح الزكاة على القدر المخرج من المال أو النصاب من ماشية وإبل وغلالات مختلفة بشرطها ، وطرقها التي حددها، ومثل ما مثل به سائر الكلمات التي نقلت من مواضع إلى مواضع آخر، بحيث أضفت عليها الشارع ما أضفت من دلالات شرعية جديدة لا تغيب عن لبيب.

وعلاوة على ما ذكرنا فهناك مصطلحات دينية وفقهية شئ نثغر عليها في مصطلحات قرآنية مثل: السور، الحزب، الشمن، الآيات، السور المكية، السور المدنية، الناسخ، المنسوخ، أسباب التزول،... ونجدها في الفقه وكتب أصول الدين والقراءات القرآنية، والحديث.

ومن مصطلحات السنة: القول، الفعل، الإقرار، خبر التواتر، خبر الواحد، الحديث المتصل، المرسل المتفق،...

ومن مصطلحات الفقهاء: الإجماع القياس، وهو نوعان : "قياس علة وقياس شبه"؛ فقياس العلة أن تجمع المقيس والمقيس به علة، وقياس شبه أن لا تجمع المقيس والمقيس به علة، ولكن يقاس به على طريق التشبيه، وكثير من الفقهاء لا يفرقون بينهما<sup>57</sup>، ثم الاستحسان الذي انفرد به أبو حنيفة وأصحابه الذين سموا لأجل ذلك أصحاب الرأي، وإلى جانب الاستحسان فهناك الاستصلاح الذي انفرد به المالكيون. ومصطلحات الفقهاء متعددة تتوعة الوظائف والاستعمالات والممارسات اليومية والدينية، ففي الطهارة يقال: "الماء المضاف" وهو ما أضيف إلى شيء كماء الورد وماء

الخلاف<sup>58</sup> ونحوهما، بينما يطلقون على الماء الذي لا يضاف إلى شيء من غير حسه "الماء المطلق"، ولعل هذا المصطلح من قولهم: فرس مطلق اليدين إذا خلا من التحجيل أي من دون أن تكون قائمته مبيضةين، في حين أن التحجيل نفسه عندهم في الوضوء غسل بعض العضد وغسل بعض الساق مع غسل اليد والرجل من باب الاحتياط لغسل المرفقين والكعبين غسلاً جيداً، إضافة إلى مصطلحات أخرى مألوفة تعرفها الخاصة وال العامة كالاستئثار والاستنشاق والمضمضة والاستحمار وهو الاستجاء، وأخذ الاستحمار من الجمرة التي تدل على كل كومة من الحصى (جمع حصاة)، وكانت الجمرة تطلق على مجتمع الحصى بمعنى، ومن ذلك رمي الجمار في الحج.

وفي الصلاة يجدون عندهم مصطلح "التشويب" من ثوب الداعي إذا رد صوته في الأذان، وتطلق هذه الكلمة على ما يردد المؤذن في أذان الفجر: "الصلاحة خير من النوم"، أما ما يكرره ويردد من أذان، كترديده الشهادة بكامل أجزائها، فيدعى "الترجيع"، بينما "الترجع" هو التكبير في أول الصلاة، و "التحليل" هو التسليم، والتشهد معروفة يقولنا: "التحيات لله...، بينما يطلق "القنوت" على دعاء الوتر<sup>59</sup>، والقنوت معناه الدعاء في الصلاة، ويطلق على القيام في الصلاة: ومنه: "أفضل الصلاة طول القنوت" وقد يسمى السكتون في الصلاة قنوتاً ومنه قوله تعالى: "وقوموا لله قاتلين" ومن المصطلحات المتصلة بالصيام "القلس" من قلس يقلس قلساً إذا خرج من بطنه طعام أو شراب إلى الفم سواء أتقى أم أعاده، ويطلق القلس على من يكون في تلك الهيئة، وذكر الخليل بن أحمد أن القلس "هو ما يخرج من الحلق ملء الفم أو دونه، وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء"<sup>60</sup> وما يستعمل في الزكاة قولهم: "المرقة عن بناء الصفة، وهو الورق(بكسر الراء وهي المدحثمة المسكونة أو المضروبة، وقيل: الورق

بكسر الراء والإسکان للتخفيف (الفضة) المضروبة ، ومنهم من يقول مضروبة كانت أو غير مضروبة<sup>61</sup> ، وقال الغارابي : الورق المال من الدرهم<sup>62</sup> ، والرقة مثل عدة الورق ، وأما الورق بفتح الراء فهو المال من دراهم أو إبل أو غير ذلك ، وتحمع الرقة على رقين مثل غضين (جمع عضة ، وهي القطعة من الشيء والجزء منه).

والنصاب ما وجب فيه الزكاة من المال أي القدر المعتبر لوجوهها ، وللفقهاء مواضع أخرى كثيرة تتعلق بكميات العرب وأوزانها ، يهتدى بها لاخراج الزكاة وزونها وقياسها وتقديرها وتوزيعها على مستحقيها.

ومن المواضع التي تضبط مناسك الحج مصطلح "القرآن" ويعني الجمع بين الحج والعمرة ، وهو مأخوذ من قرنت الشيء بالشيء إذا وصلته به أو من كلمة القرآن عينها والتي كانت تطلق عندهم على أن يقرن الأكل بين ثرتين فيأكلهما ، ولربما من المواردة بين سهرين أي التناضل بينهما لأن القرآن يطلق أيضا على النيل المستوية من عمل رجل واحد<sup>63</sup> ، وفي معين لغوي آخر: كأنه مأخوذ من قرن الشخص للسائل إذا جمع له بغيرين في قران وهو الخيل<sup>64</sup>

ومن ذلك "الإفراد" وهو أن يفرد الحاج نية كل واحد من الحج والعمرة على حدة أي عكس القرآن ، و"التصعن" أن يحرم للعمرة قبل الحج ، ومن قالك "الإمتاع" لا ضير عليه لغة لأن أمتاع وتنعم يعني ، ولكن يجب اتباع المصطلح ، و"الإسلام" هو لبس الحجر الأسود ، يقال: إنه اشتق من السلمة (بكسر اللام) وهي الحجارة ، كقول أحد الطائين:

ذاك خليلي ذو يعاتبي = يرمي ورأي بأمسهم وأمسلمه  
أي يرمي ورأي بالسهم والسلمة ، والتعریف بالمیم لغة حميرية<sup>65</sup> ، ومنه "الرَّمْل" أي المرولة والإسراع بين الصفا والمروة من: رملت أرمل رملاً ورملانا إذا هرولت ،

و قريب من "الرمل" "الجمز" وهو ضرب من السير أو العدو في المشي أشد من العنق (نوع من السير فسيح سريع وهو من أعنق إعناق)، ومنه كذلك "المدي" وهو ما يهدى إلى بيت الله الحرام من التعم <sup>66</sup> يُثقل ويختفف، الواحدة: هدية بالتشتميل والتحفيف أيضاً، وقيل: المثقل جمع المخفف أي: "هدي" جم، والمدي مفرد، وأهدىت المدي إلى الحرم سنته، والرابع في لغة قيس عيلان <sup>67</sup>، ولربما استغير المدي لليمين كقولهم: "مالي هدي إن كان كذا وكذا" ، وقرئ: "حق يبلغ المدي محله" تشديداً وتحفيضاً <sup>68</sup>. وقال زهير بن أبي سلمى مثلاً المدي:

فلم أر معشراً أسروا هدياً = ولم أر حار بيتٍ ستباء

وفسر المدي أنه الرجل ذو الحرمة كحرمة المدي الذي يهدى إلى البيت فلا يرد عن البيت ولا يصاب <sup>69</sup>، وقال عنترة:

هديكم خير أبا من أبيكم = أبر وأوف في الجوار وأحمد

أبي المستجير بكم — وهو المدي — خير من المستجار به في العهد والأمان.

ويتبع هذه المواضيعات الدينية مواضيعات أخرى متعددة تحتاج إلى قاموس ضخم مستقل لإحصائها والإشارة إليها مثلاً هو الشأن بالنسبة للمواضيع الخاصة بالبيع والشراء مثل: العرايا التي مفردها عرية وهي النخلة يعرinya صاحبها رجلاً محتاجاً فيجعل له ثمنها عاماً فيعروها يحتاج أي يأتيها، فعيلة بمعنى مفعولة، ودخلتها أهاء لأنها ذهب بها إلى الأسنان كالنطحة والأكيلة، فإذا جيء بها مع النخلة حذفت الماء، وقيل: نخلة عري، والعرايا عكس المزاينة، وإذا رخص في العرايا وهي عن المزاينة التي هي بيع الرطب (تمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يتصر) في رؤوس النخل بالتمر، لما فيه من بخازفة من غير وزن ولا كيل، ومثل المزاينة الغرر ألا وهو بيع الحظر كبيس الطير

والسمك قبل أن يصاد، وهي الشروع عنه، وهناك المحاقلة الدالة على بيع الزرع في سبيله بخطة أو بر، وهي عنده كذلك ثبتت "التجش" من الرجل بمحضا (من باب قتل) إذا زاد في سلعة أكثر من ثمنها، وليس قصده أن يشتريها بل ليقع غيره وليس من حاجته وكل ما شابه هذا قد هي عنه في الحديث "لا تناجشوأ وأصل التجش لغة: الاستثار، لأنه يستر قصده، ومنه يقال: للصائد: "ناجش" لاستثاره.

وثبت مواضعات أخرى تخص المصطلحات الشرعية للزواج والطلاق وما تعلق بهما، فضلاً عن الديات والفرضية دون التلميح إلى المواضعات المذهبية ومواضعات متكلمي الإسلام كالمعزلة والخوارج والمرجحة والشيعة والمجبرة،... ومن العلامات اللغوية الجديدة ذات المطاليل الفلسفية والماورائية التي وظفها متكلمو الفرق الإسلامية وأثروا بها اللغة العربية بدلاليات فرعية جديدة "الشيء هو ما يجوز أن يخرب عنه، وتصح الدالة عليه ، المعدوم هو ما يصح عنه سؤال السائل: هل يعدم إلى أن يحيى عنه بلا ونعم؟ وقيل: الموجود هو الكائن الثابت، والمعدوم هو المتنفي الذي ليس بكائن ولا ثابت . القديم هو الموجود لم يزول، الحديث هو الكائن بعد أن لم يكن الأزلي الكائن لم يزول ولا يزال الجوهر هو المحتمل للأحوال والكيفيات المتضادات على مقدارها، وعند المعزلة المتكلمين أن الأجسام مؤلفة من أجزاء لا تتجزأ، وهي الجوهر عندهم، والخط عندهم المجتمع مع الجواهير طولاً فقط، والسطح ما اجتمع من الجواهير طولاً وعرضياً فقط، والجسم عندهم المجتمع من الجواهير طولاً وعرضياً وعمقاً، والعرض أحوال الجوهر كالمحركة في المتحرك، والبياض في الأبيض، والسود في الأسود"<sup>70</sup>.

أردت أن أقف معك على هذه المواضعات الفلسفية لنرى كيف أن مطاليلها الفرعية الجديدة شطّتنا بعيداً عن علاماتها الأصلية، لأنه ما عدا كلمة "الجوهر" التي

يقال إنها معربة<sup>71</sup>، فالكلمات الباقية كلها ذات دلالات خلفية عربية أصلية، ولكن المroe مع ذلك يشعر بأنه أمام لغة تختلف اختلافاً جذرياً عما عهده في هذه الكلمات لو عاد بها إلى وضعها في اللغة الجاهلية ومع شعورنا بذلك فإننا لا ننخدع مع ذلك بأننا أمام لغة جديدة كل الجدة، لأن الأمر يتعلق بفضاء دلالي فلسي حديد متقطعاً مع الفضاءات الثقافية الخارجية الجديدة التي احتكت بها الديانة الإسلامية والثقافة العربية ليس إلا وجاءت هكذا حافة وباردة لأنها نقلت من مواضع ألفت التعبير عنها بسلبية وطلقة ومجاز إلى مواضع أخرى لا قبل لها بها.

ولأنريد أن نغادر هذا الموضوع الذي أمعتنا وشوقنا وجدبنا إليه جذباً من تذليله مما سميته بـ "تدخل المواقعت بين رجال اللغة والفقه والحديث".

أجل، أشرنا في مدخل هذا العمل إلى أنه بات لزاماً علينا أن نميز بين "الاصطلاح" الذي هو شأن لغوی صرف من جهة وـ "المصطلح" الذي هو شأن شرعي أو صناعي أو في من جهة أخرى، مما يدعى إلى القول إن الاصطلاح في لغة من اللغات هو المعنى به أساساً، أما ما يتبين عن هذا الأخير من مصطلحات أيا كان ضرها لا يشكل قيمة لسانية في نفس الرتبة والأهمية بالنسبة لمدلوله الأصلي، ولعل فكرة دي سوسور: "إن الفعل الذي توزع به الأسماء على أشيائها، في زمن ما، والذي تحرر به أيضاً عقداً بين التصورات والصور السمعية إنه لم الممكن تصور هذا الفعل من غير بيانه أبداً، كما أن شعورنا القوي باعتباطية العلامة يوحى لنا بفكرة أن الأمور إنما حدثت بهذا النمط، وليس بسواء"<sup>72</sup>

توضح هذه الإشكالية بعض التوضيح، حتى وإن كانت تتأي عما نحن فيه، كلما تحررنا من عقدة ربط تصور بصورته السمعية بطاً مطلقاً، لأن كلمة "المشتراك" مختلفة

تصوراً بين الجاهلية والإسلام، ولكنها في الوقت نفسه ذات صورة سمعية واحدة، ولذا فمقاومة العلامة النسائية لتبطلها لا يدل في المقابل على ثبوتها، وبالتالي فإن العوامل التاريخية وحدها غير كفيلة بضمان ثبوت علامة لسانية، كل تصور خارج المقدس عرضة للتبدل والتغير ولربما الزوال "نعم لتجدد اللغة وتبدلها في مداليلها بنفس الدوال المألوفة، مثلما حدث في العربية الإسلامية التي حولت المؤمن، والمسلم والكافر والمنافق والصلوة والركوع والسجود والصيام والإمساك والحج والعزakah... من دلالات قديمة في العربية الجاهلية إلى دلالات تتعلق بالتوحيد والعبادة والشريعة في العربية الإسلامية الجديدة، نعم لزوال بعض التراكيب القديمة بزوال معانيها.

والذي يبدو لنا أن التقاطع بين الدلالة النحوية والدلالة الشرعية تقاطع لا يتم عفوياً ولا قسرياً، بل تقاطع تحصل مواضعه إرادياً كثيجة للتمدد الطافوي للمدلول الأصل، ويدلنا هذا التقاطع المتعامل نسبياً بين المدلولين اللغوي والشرعى على أن التواضع الذي أضفي على علامة لسانية ليس اتفاقاً هائياً ومغلق المجال، بل هو شحن للدلال بكيفية ما وليس بكل الكيفيات، وإلا لما قبل الدال نفسه لعلامة لسانية بعينها أن يشحن شحناً جديداً بمدلول أو مدليل لا متنه، ونستنتج من هذا أن ليس هناك اعتباط مطلق ولا اصطلاح مطلق للعلامة لسانية، لأنه لو لم يكن الأمر إلا كذلك لوجب أن يكون لكل مدلول دال قائم بذاته لاختلاف الوظائف الناجمة عن دال واحد، إذ لا أحد يجرؤ على القول بأن مصطلحات شرعية مثل الشهادة، والتشهد والصلوة، والزكاة، والجهاد،... لم تعد تحمل الدوال الصوتية ذاتها لكنها زوالت بشحنات دلالية فرعية، وهي وبالتالي لا تمثل إلا بنيات دلالية ما بعدية متحولة عن

بنيات دلالية ما قبلية، يعنى أن هذه المداليل الجديدة لم تغير إلا على مستوى التقطيع الأول.

إن الإشارات السابقة الدالة على مدى تفتح العلامة اللسانية على مستوى تقطيعها المزدوج الأول دون أدنى مس بوحدة صوتية واحدة على مستوى التقطيع الثاني لا تجعلنا نذهب من تلك التداخلات الهائلة بين مصطلحات حقلين أو أكثر لا صلة للواحد بالآخر تختصاً واهتمامًا، من ذلك ما نلحظه بين النحو والحديث.

- 1- تفسير غريب القرآن ، أبو بكر السجستاني عالم الفكر - القاهرة -
- 2- ديوان زهير بن سلمي ، دار الكتب المصرية 1937
- 3- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق : أ. عبد السلام محمد هارون ، ط : 2 / 1969 دار المعارف مصر
- 4- الصاحبي في فقه اللغة وسنت العرب في كلامها أحمد بن فارس ، تحقيق : د. مصطفى الشويمي أ. بدراز للطباعة بيروت ط: 1963
- 5- الصحاح ( تاج اللغة وصحاح العربية ) إسماعيل بن حماد الجسوهي تحقيق الأستاذ : أحمد عبدالغفور عطار ، ط: 3 / 1984 دار العلم للملايين ، بيروت .
- 6- الصوتيات والفنولوجيا : الأستاذ مصطفى حرّكات. دار الآفاق الجزائر
- 7- طبقات النحوين واللغويين الزييدي تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر
- 8- الظاهر والمحتمي ( طروحات جدلية في الإبداع والتلقى ) (خطوطة ) عبد الجليل مرناض .
- 9- الفاضل ، للمريرد دار الكتب المصرية 1956 .
- 10- كتاب القوافي ، القاضي أبو يعلى عبد الباقى عبد الله بن المحسن التسوخي تحقيق : د. عوني عبد الرؤوف ، مطبعة الحضارة العربية ط: 2 / 1978 القاهرة
- 11- اللسان، ابن منظور دار صادر بيروت ط 3 / 1994

- 12- المنسابات المسيرة الأستاذ سليم باباعمر ، الأستاذة باني عمسيري ، أنوار ط: 1990 الجزائر.
- 13- اللغة والتواصل ، عبد الجليل مرتاضن ط: 2000 دار هومة الجزائر .
- 14- مجلة المصطلح عدد : 2002/1 تصدر عن (مختبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية) جامعة تلمسان .
- 15- مجلة \* اللغة العربية \* عدد : 2002/6 من إصدار المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر). \*
- 16- محاضرات في الألسنية العامة ف. د ي سوسور ترجمة: يوسف غازي ، مجید النصر دار نعمان للثقافة بيروت ط: 1 / 1984 .
- 17- المختصر في أصول الحديث ، أبو الحسن الجرجاني ، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة للطبع والنشر الإسكندرية .
- 18- المزهر، السيوط تحقيق : محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- 19- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي وتأليف : أحمد بن محمد بن علي المقرئ، الفيومي المكتبة العلمية بيروت .
- 20- مفاتيح العلوم ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخسوارزمي مطبعة الشرق ، القاهرة .
- 21- المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق الأستاذين : أحمد شاكر، عبد السلام محمد هارون ط: 1963/3 دار المعارف مصر .

22- DICTIONNAIRE DE LINGUISTIQUE PAR  
JEANDUBOIS  
LIBRAIRIE LAROUSSE PARIS .

23- INITAION A LA INGUISTQUE CHRISTIAN  
BAYLON ,PAUL FABR. EDITION FERNAND NATHAN  
1975